الأمم المتحدة

E/C.16/2015/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 January 2015
Arabic
Original: English

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة
الدورة الرابعة عشرة
نيويورك، ٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
استعراض برنامج الأمم المتحدة
للإدارة العامة وإدارة التنمية

استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية

تقرير من الأمانة العامة

موجز

يلقي هذا التقرير الضوء على الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الأمانة العامة في عام ٢٠١٤ في إطار برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية. ولجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة مدعوّةٌ إلى استعراض هذه الأنشطة التي ترمي إلى مساعدة الحكومات الوطنية والمحلية على تذليل التحديات التي تواجهها حاليا في مجالي الحوكمة العامة والإدارة العامة ومعالجة القضايا الناشئة في عالم تسوده مظاهر العولمة، كما أنها مدعوّةٌ إلى موافاة الأمانة العامة بآرائها في هذا الشأن.

* E/C.16/2015/1.

030215 300115 15-00337 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١١٩٩ (د–٤٢) المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٦٧ إلى الأمين العام أن يضع أهدافا وبرامج أكثر تحديدا في ميدان الإدارة العامة، بالتعاون الوثيق مع الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية المعنية. كما قرر أن يقوم اجتماع للخبراء، من وقت لآخر، باستعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة وأن يقدم الخبراء تقريرهم إلى المجلس للنظر فيه.

٢ – وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠٠١/٤٥ المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ الذي أنشأ بموجبه لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة بشكلها الحالي، أن تظل اللجنة هيئة فرعية للمجلس دون تغيير في ولايتها. وبناء على ذلك، مطلوب من اللجنة أن تستعرض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة من وقت لآخر، آخذة في اعتبارها جوانب الإدارة العامة في جميع برامج منظومة الأمم المتحدة وأن تقدم تقريرها إلى المجلس للنظر فيه وفق ما نص عليه القرار الأساسي ١١٩٩ (د–٤٢).

٣ – وفي ضوء الاعتبارات المتقدمة، أُعد هذا التقرير لتسليط الضوء على الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١٤ ولتوضيح ولاية الإدارة باعتبارها الجهة المشرفة على برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية. ويتضمن التقرير لمحة عامة عن الغرض من هذه الأنشطة ونطاقها. كما يقدم استعراضا لخطط الشعبة في السنة المقبلة ويدعو لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة إلى استعراض البرنامج وتوفير التوجيه بشأنه.

ثانيا – الأنشطة الرئيسية في عام ٢٠١٤

٤ – تندرج الأنشطة التي تضطلع بها شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية حاليا ضمن البرنامج الفرعي ٧، الإدارة العامة وإدارة التنمية، من الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الجزء الرابع، التعاون الدولي لأغراض التنمية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤–٢٠١٥، وتستجيب بشكل خاص لاحتياجات البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والبلدان الخارجة من النزاعات والأزمات والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويشمل الملخص التالي للأنشطة الرئيسية التي تم الاضطلاع بها في عام ٢٠١٤، على سبيل المثال لا الحصر، تقديم الخدمات للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، والبحث التحليلي، وتقاسم المعارف والتدريب، والدعوة، وبناء الشراكات، والخدمات الاستشارية.

ألف - تقديم الخدمات للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٥ - ورد تعريف لمهام برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية في القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن بينها تلك المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة، وتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، ومواصلة تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (انظر قراري المجلس ٢٠١٢/٥ و ٢٠١٢/٢٨) والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية (مؤتمر قمة الألفية) (انظر قرار الجمعية العامة ٦٥/١).

٦ - وشملت الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج في عام ٢٠١٤ تقديم الخدمة الفنية لاجتماعات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة بشأن المسائل المتعلقة بالإدارة العامة وتقديم الدعم للمشاورات غير الرسمية بشأن مشاريع القرارات والمقررات ذات الصلة.

٧ - وقدمت الشعبة الدعم لتنظيم المناسبة الخاصة للجنة الثانية للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين بعنوان ''تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية في الدول الجزرية الصغيرة النامية: الاستجابة لدعوة مسار ساموا إلى العمل'' التي عقدت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وكانت المناسبة بمثابة فرصة لمناقشة تنفيذ التوصيات السياساتية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية الواردة في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) (قرار الجمعية العامة ٦٩/١٥، المرفق).

٨ - وقامت الشعبة، بالاشتراك مع مكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق شؤونه التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بعقد مناسبة خاصة أثناء اجتماع المجلس المتعلق بالتنسيق والإدارة تناولت موضوع ''تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: زيادة إتاحة وأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات''. وانصب تركيز المناقشات على أثر إتاحة وأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة، والنظر إلى البيانات الشخصية من منظور مختلف، وتعزيز ثقة المواطنين على الشبكة، وأدوار المنظمات المتعددة الأطراف في بناء الثقة والأمن في هذا المجال.

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

٩ - تقوم شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية بمهام الأمانة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، التي تعقد دورات سنوية منذ عام ٢٠٠٣ وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٠/٢٠٠٣. وقد أنشأ المجلس اللجنة في قراره ٤٥/٢٠٠١ وهي تتألف من ٢٤ خبيرا يعينهم المجلس بصفتهم الشخصية بناء على ترشيحهم من الأمين العام. وتؤدي اللجنة دورا مزدوجا: أولا، دعم المداولات الحكومية الدولية من خلال طرح خيارات سياساتية وتقديم توصيات إلى الدول الأعضاء لتحسين هياكل وعمليات الحوكمة والإدارة العامة المتعلقة بالتنمية؛ وثانيا، توجيه ورصد أداء الشعبة في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية.

١٠ - وعقدت الدورة الثالثة عشرة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في نيسان/أبريل ٢٠١٤. واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في اجتماعه المتعلق بالتنسيق والإدارة الذي عقد في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قرارا بشأن تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة عشرة (القرار ٣٨/٢٠١٤).

باء - البحث التحليلي

دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية

١١ - دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية هي أحد المنشورات الرئيسية التي تصدرها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتقيِّم الدراسة جميع الدول الأعضاء الـ ١٩٣ من حيث مدى تطورها في مجال الحكومة الإلكترونية ونطاق المشاركة الإلكترونية فيها (انظر www.unpan.org/e-government). وتوفر التقارير المتعلقة بالدراسات الاستقصائية السابقة بيانات وتحليلات بشأن اتجاهات التأهب للعمل بنظام الحكومة الإلكترونية وتطويره في مختلف المناطق وعلى الصعيد القطري، وغدت هذه الدراسات مرجعا على الصعيد العالمي لقياس مدى تطوير الحكومة الإلكترونية.

١٢ - ويؤكد إصدار عام ٢٠١٤ من دراسة *E-Government Survey 2014: E-Government for the Future We Want* (الدراسة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية: الحكومة الإلكترونية من أجل المستقبل الذي نصبو إليه)، والذي أتى عقب مرور عشر سنوات على بدء تنفيذ خطوط العمل الواردة في خطة عمل جنيف للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عوامل تدفع بقوة في اتجاه زيادة فعالية المؤسسات وشفافيتها وخضوعها للمساءلة. ولهذا السبب تواصل البلدان في جميع مناطق العالم على

اختلاف مستوياتها الإنمائية ضخ استثمارات كبيرة في تعميم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في القطاع العام. ولهذه الجهود أهمية حيوية في تحقيق المشاركة الواسعة النطاق في صنع القرار وزيادة إمكانية الحصول على المعلومات وإزالة الحواجز من أمام إمكانية الاستفادة من الخدمات العامة وهي أمور لا غنى عنها جميعا إذا أردنا أن نضمن النمو الاقتصادي المنصف والتنمية المستدامة مستقبلا في عالم خال من الفقر والجوع.

اجتماعات أفرقة الخبراء

١٣ - عقدت الشعبة في عام ٢٠١٤ اجتماعين لأفرقة الخبراء من أجل مناقشة التطورات الجديدة والاتجاهات الناشئة في مجالي الحوكمة والإدارة العامة. وأتاح الاجتماعان التئام منتديات حُشدت فيها معارف الخبراء وخبراتهم لتحديد القضايا البالغة الأهمية، وخاصة فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك على النحو التالي:

(أ) اجتماع فريق خبراء حول موضوع ''المؤسسات الرسمية/غير الرسمية لمشاركة المواطنين في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥''، عقد في باريس، يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

(ب) اجتماع فريق خبراء حول موضوع ''خطة الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥: الحوكمة والإدارة العامة وتكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية بعد عام ٢٠١٥'' عقد في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣ أثناء الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالشراكة مع مركز الحوكمة الإلكترونية في المعهد الدولي لتكنولوجيا البرمجيات التابع لجامعة الأمم المتحدة. وكان هدف الاجتماع هو تطوير فكر الأمم المتحدة بشأن الحوكمة باعتبارها عاملا ميسرا للتنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ عن طريق استكشاف وتحديد المسائل والتحديات التي تواجه الحكومات والمواطنين في سعيهم إلى تحقيق التنمية المستدامة.

جيم - تقاسم المعارف والتدريب

١٤ - شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة (انظر www.unpan.org) هي شبكة إلكترونية عالمية للشراكات تضم ٣٥ مؤسسة دولية وإقليمية ووكالة من وكالات الأمم المتحدة. وانضم ثلاثة شركاء جدد إلى الشبكة في عام ٢٠١٤ هم: المركز الإقليمي للخدمة المدنية (كازاخستان) والكلية الإقليمية للإدارة العامة (الجبل الأسود) والمعهد الوطني للإدارة العامة

(المكسيك). ومما يدل على تحسن الوصول إلى المعلومات التي توفرها الشبكة وزيادة تبادل المعارف عن طريقها تسجيل ٦١٠ ٤٢١ ٨٣ مشاهدات لصفحات الشبكة خلال السنة.

١٥ - وتوفّر دراسات الأمم المتحدة القطرية في ميدان الإدارة العامة معلومات وبيانات وبحوث تحليلية عن مواضيع تقليدية وأخرى ناشئة ذات صلة بالحوكمة والإدارة العامة. وفي إطار العمل المتعدد السنوات المتعلق بالدراسات القطرية، تواصَل في عام ٢٠١٤ البحث في مجالات مدونات قواعد السلوك، والاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتعلقة بالحكومة الإلكترونية، ومؤشرات تطور الحكومة الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية، والأطر والمؤسسات القانونية لإشراك المواطنين في الشؤون العامة، وإتاحة البيانات الحكومية عن إدارة التنمية.

١٦ - ويوفر مركز التدريب الإلكتروني التابع لشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة دورات تدريبية لبناء القدرات في مختلف موضوعات الإدارة العامة (انظر www.unpan.org/elearning). وطرأ نمو كبير على المركز في عام ٢٠١٤ من حيث المحتوى والاستخدام. وأضيفت دورتان جديدتان إلى دورات التدريب الإلكتروني التفاعلية فأصبح مجموعها الآن ١٨ دورة. وتغطي الدورتان الجديدتان موضوعي إتاحة البيانات الحكومية من أجل مشاركة المواطنين، ومدى استعمال خدمات الحكومة الإلكترونية. ويوجد لدى المركز أيضا ٣٢ دورة لبناء القدرات باستخدام صيغة pdf باللغة الإنكليزية وعدة دورات بلغات أخرى، منها الإسبانية والروسية والعربية والفرنسية والأوكرانية والبرتغالية والرومانية.

١٧ - وفي عام ٢٠١٤، تلقى الدورات التدريبية التفاعلية التي يوفّرها مركز التدريب الإلكتروني ٦٦٧ ١٦ مشاركا في شتى أرجاء العالم. وعلق متلقو هذه الدورات بأنها أتاحت لهم توسيع نطاق معارفهم ورفع مستوى مهاراتهم في مجالات هامة. وأعربوا أيضا عن تقديرهم لسهولة استعمال الدورات مما مكنهم من التعلم في أي وقت وأي مكان. وكان من رأيهم كذلك أن الدورات قد أكسبتهم معلومات ومهارات يستطيعون تطبيقها مباشرة في عملهم ودراساتهم.

العمل في مجال بناء القدرات

١٨ - تنفذ شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية أنشطة في مجال التعاون التقني في شكل خدمات استشارية وعمليات تقييم للاحتياجات وبعثات تشخيصية لها علاقة بخبرتها الفنية في مجالي الإدارة العامة وإدارة التنمية. كما تضع الشعبة مبادئ توجيهية وأدلة ومواد تدريبية لتطبيقها على القطاع الخاص.

١٩ - وشارك مكتب مشاريع الأمم المتحدة لشؤون الحوكمة (انظر www.unpog.org) خلال السنة في تنظيم احتفال ومنتدى جوائز يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة لعام ٢٠١٤ وفي فعاليات شتى في المنطقة بالتعاون مع جهات فاعلة رئيسية أخرى في مجال التنمية. وفي المنتدى العالمي لتعميم المعلوماتية في المدن، الذي عقد في شانغهاي، الصين، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، نظم المكتب الجلسة ١، المعنونة ''اتجاهات تطور الحكومة الإلكترونية والقضايا المتعلقة بها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ''. وفي مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: استعراض مؤتمر بيجين بعد مضي ٢٠ سنة، الذي عقد في بانكوك في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نظم المكتب جلسة خاصة بعنوان ''تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية وتمكين المرأة'' بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وشكل ذلك بداية إيجابية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وظهرت فيه إمكانية تطويره إلى نشاط طويل الأجل. وأنشأ المكتب أيضا موقعا على الإنترنت لدعم أنشطته لبناء القدرات ونشر معلومات عن أفضل الممارسات فيما يتعلق بالابتكار والحكومة الإلكترونية.

٢٠ - وتقدم الشعبة خدمات استشارية تتألف من حلقات تدريبية وحلقات عمل وحوارات في مجال السياسة العامة بناء على طلب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالات السياسة العامة، والاقتصاد العام، والإدارة العامة والمالية العامة، مع التركيز بصفة خاصة على مبادرات تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والابتكار في مجال الإدارة العامة.

٢١ - وتضطلع الشعبة بأنشطة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني دعما للبلدان النامية وأقل البلدان نموا من خلال اتباع نهج شامل يجمع بين العمل في مجال وضع القواعد ودعم العمليات الحكومية الدولية وأنشطة البحوث وبناء القدرات من أجل تعظيم الأثر الذي تحدثه.

٢٢ - وجرى تنظيم حلقة عمل بشأن المشاركة الإلكترونية في أستانا كجزء من المنتدى العالمي الثالث للحكومة الإلكترونية. فقد استهدفت حلقة العمل المعنونة ''تنمية القدرة على المشاركة الإلكترونية: إشراك المواطنين في عمليات صنع السياسات والقرارات الإنمائية عن طريق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات'' نحو ٨٥ من المسؤولين الحكوميين الكازاخستانيين من بينهم ممثلون للمكاتب الحكومية الجهوية والوطنية والمحلية. وكان

هدف حلقة العمل هو الجمع بين مقرري السياسات والممارسين المعنيين لزيادة معرفتهم بالمشاركة الإلكترونية.

٢٣ - ونظمت الشعبة حلقة عمل بعنوان ''الابتكار في المساءلة العامة: دور المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والمواطنين'' وذلك في سيول يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بالتعاون مع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وبرنامج المساءلة الاجتماعية بمعهد البنك الدولي، والمبادرة الإنمائية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وبحثت حلقة العمل أدوات وموارد مساعدة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في التواصل مع المواطنين ومكافحة الفساد.

٢٤ - وعقدت في القاهرة يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ حلقة عمل في مجال تنمية القدرات بعنوان ''تنفيذ استبيان التقييم الذاتي لمشاركة المواطنين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا''. واستهدفت حلقة العمل توفير إرشادات حول كيفية تنفيذ الاستبيان في بيئة استقصاء خاضعة للمراقبة، بغية تعزيز قدرات القادة في القطاع العام على تقييم الأطر الضابطة والتنظيمية وقنوات/طرائق مشاركة المواطنين.

٢٥ - وعقدت حلقة عمل في غويانغ، جمهورية كوريا، بعنوان ''تسخير الابتكار والحوكمة الإلكترونية لأغراض التنمية المستدامة'' يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وكان الهدف العام لحلقة العمل هو دعم البلدان النامية وأقل البلدان نموا من خلال تبادل ونقل المعرفة والخبرة الفنية لبناء قدراتها في مجال تسخير الحوكمة الإلكترونية لأغراض التنمية المستدامة. وسعت الحلقة أيضا إلى تحديد الاتجاهات الناشئة والسياسات والاستراتيجيات والممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بتطوير الحكومة الإلكترونية وتقديم خدماتها.

٢٦ - وتحت عنوان ''نقل/تكييف الممارسات الابتكارية من أجل تحسين تقديم الخدمات العامة في أقل البلدان نموا''، عقدت حلقة عمل في أديس أبابا في ١٧ و ١٩ أذار/مارس ٢٠١٤. واستطاع المشاركون، استنادا إلى الاحتياجات القطرية المحددة والابتكارات المعروضة في خلاصة الأمم المتحدة الوافية لأفضل الممارسات والابتكارات في ميدان الإدارة العامة، تحديد مجالات تقديم الخدمات المتصلة بأهداف محددة من الأهداف الإنمائية للألفية وناقشوا أفضل السبل لتشجيع التوصل إلى حلول مبتكرة لمشاكل الحوكمة لدى السلطات الوطنية والمحلية في أقل البلدان نموا في هذه المجالات أو المجالات المشابهة لها.

٢٧ - وعقدت حلقة عمل لتنمية القدرات تحت عنوان ''تنمية القدرات الحكومية والإدارية من أجل التنمية المستدامة'' في يريفان في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. واستهدفت حلقة العمل تيسير الانتقال إلى التنمية المستدامة في البلدان التي تمر

اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما فيها بلدان رابطة الدول المستقلة، وذلك عن طريق تشجيع طرائق الحوكمة التعاونية على أي مستوى حكومي وتبسيط العمليات الحكومية التي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز بصفة خاصة على قدرات الإدارة العامة وقدرات الحوكمة (من موارد مؤسسية وبشرية على السواء) اللازمة لتسير سعي الجهات غير الحكومية (ممثلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص) إلى تحقيق التنمية المستدامة ولتمكينها من ذلك.

دال - الدعوة وبناء الشراكات

المجموعة المعنية بالحوكمة وبناء المؤسسات التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٨ - الحوكمة وبناء المؤسسات هي إحدى المجموعات المواضيعية العشر التي وضعتها اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتتكون المجموعة من ١٧ كيانا من كيانات للأمم المتحدة بالأمانة العامة اجتمعت لاستكشاف أوجه التآزر وإمكانيات التعاون من أجل تقديم خدمة أفضل للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في مجال التنمية ضمن إطار أكثر تكاملاً للحوكمة وبناء المؤسسات. وقد أنشأت الشعبة منبرا للحكومات وبناء المؤسسات لتيسير تبادل المعلومات إلكترونيا فيما بين أعضاء المجموعة.

حفل ومنتدى تسليم جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة

٢٩ - أعلنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٧/٥٧، يوم ٢٣ حزيران/يونيه يومَ الأمم المتحدة للخدمة العامة للاحتفاء بأهمية وفضل خدمة المجتمع. وأقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٣١/٢٠٠٠ توصية فريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية الداعية إلى أن يقدم الأمين العام جوائز للإسهامات المقدمة خدمة لقضية تعزيز دور الخدمة العامة ومكانتها والوعي بها. ويمثل برنامج جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة (انظر www.unpan.org/unpsa) أرفع درجات الاعتراف الدولي بالامتياز في مجال الخدمة العامة. ويجري منح الجوائز من خلال تنظيم مسابقة سنوية تتوّج بمكافأة مؤسسات الخدمة العامة الفائزة على ما حققته من إنجازات وقدمته من إسهامات مبتكرة في الترويج لانتهاج أسلوب إدارة عامة أكثر فعالية وتجاوبا في البلدان على نطاق العالم. وتُستخدم الممارسات المبتكرة المقدرة من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة لتبادل المعارف وبناء القدرات في أنشطة ومشاريع إقليمية مختلفة.

٣٠ - وتم تنظيم احتفال ومنتدى جوائز يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة لعام ٢٠١٤ في سيول في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ حزيران/يونيه، حيث تم التركيز على موضوع ''تسخير الحوكمة الابتكارية لأغراض التنمية المستدامة ورفاه الناس''. ونظمت الحدث إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن طريق شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واستضافته حكومة جمهورية كوريا.

تيسير تنفيذ خطوط العمل جيم ١ وجيم ٧ (الحكومة الإلكترونية) وجيم ١١ من خطة عمل جنيف

٣١ - أيدت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٣/٥٦، عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات على مرحلتين. المرحلة الأولى التي عقدت في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والمرحلة الثانية التي عقدت في تونس العاصمة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (انظر www.itu.int/wsis/index.html).

٣٢ - وتعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، كواحدة من جهات تسهيل تنفيذ خطوط العمل جيم ١ وجيم ٧ (الحكومة الإلكترونية) وجيم ١١ من خطة عمل جنيف للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وفق ما دعت إليه الفقرة ١٠٨ من مرفق برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، عقب المشاورات التي جرت فيما بين جهات تسهيل وتنسيق تنفيذ خطوط عمل القمة العالمية في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

منتدى إدارة الإنترنت

٣٣ - قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، الدعم للأعمال التحضيرية التي امتدت عاما كاملا لمنتدى إدارة الإنترنت التاسع الذي عقد في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وأتاح المنتدى الذي عقد تحت عنوان ''الربط بين القارات لتحسين إدارة أصحاب المصلحة المتعددين للإنترنت'' مجالا لممثلي مجموعات شتى من أصحاب المصلحة (الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط التقنية) لمناقشة قضايا شتى في مجال إدارة الإنترنت بطريقة منفتحة وشاملة. وشملت المواضيع الفرعية للاجتماع ما يلي: سياسات التمكين من النفاذ؛ وإنشاء المحتوى ونشره واستعماله؛ وشبكة الإنترنت باعتبارها محركا للنمو والتنمية؛ ومنتدى إدارة الإنترنت ومستقبل النظام الإيكولوجي للإنترنت؛ وتعزيز الثقة الرقمية؛ والإنترنت وحقوق الإنسان؛ والموارد الحيوية للإنترنت؛ والمسائل

المستجدة. وضم برنامج الاجتماع الذي استمر أربعة أيام ما مجموعه ١٥٠ جلسة رئيسية/جلسة مناقشة، وحلقة عمل، ومنتدى مفتوحا، واجتماعا ائتلافيا ديناميا، ومنتدى بشأن أفضل الممارسات إلى جانب فعاليات أخرى. وفاق المنتدى التاسع كل اجتماعاته السابقة من حيث عدد الحضور، حيث شارك فيه بالحضور الفعلي حوالي ٤٠٠ ٢ مشارك ينتمون إلى ١٤٤ بلدا، فضلا عن أكثر من ٢٠٠ ١ مشارك من بُعد/عن طريق الشبكة. وتم بث الاجتماع شبكيا وأتيح التسجيل الآني لوقائعه إلى جانب منصة للمشاركة من بُعد طيلة الأسبوع. كما استخدم المشاركون على نطاق واسع منابر التواصل الاجتماعي. ولما كان المنتدى قد واصل تنفيذ توصيات الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت التابع للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فقد شهد الاجتماع التاسع عددا من الابتكارات، مثل منتديات أفضل الممارسات التي بدأت أعمالها قبل الاجتماع المعقود وجها لوجه، والتحسن الذي طرأ على شكل ومحتوى الموجز الذي يعده الرئيس. وتم إعداد كتاب يصف وقائع المنتدى الذي عقد في عام ٢٠١٣ عنوانه ''بناء الجسور: تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل النمو والتنمية المستدامة''. وعُقدت اجتماعات مع الجهات المانحة للصندوق الاستئماني لمنتدى إدارة الإنترنت على هامش المشاورات المفتوحة واجتماعات الفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة المتعددين.

المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

٣٤ - في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، اعتمدت اللجنة الثانية مشروع قرار بعنوان ''تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات''. وتنص أحكام مشروع القرار على أن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء على إيلاء الاعتبار الواجب لاستقلال المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وبناء قدراتها بما يتسق مع هياكلها المؤسسية الوطنية، وكذلك على تحسين نظم المحاسبة العامة وفقا للخطط الإنمائية الوطنية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الشراكات الأخرى

٣٥ - في إطار المبادرة العالمية لتعزيز تطوير الحكومة الإلكترونية، عقدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالشراكة مع حكومة كازاخستان، منتدى الحكومة الإلكترونية العالمي الثالث في أستانا في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، في إطار موضوع ''الإدارة الذكية من أجل التنمية المستدامة: فرص جديدة لإقامة الشراكات في مجتمع مترابط شبكيا''. وساعد المنتدى على زيادة وعي المشاركين بالاتجاهات والقضايا

الجديدة في مجال الحكومة الإلكترونية، بما في ذلك أحدث التكنولوجيات والممارسات المبتكرة لمعالجة التحديات المعقدة في مجال الحوكمة. وأتاح أيضا منبرا للمناقشة وتبادل الخبرات بين ممثلي المنظمات الحكومية المعنية وممثلي البلدان، فضلا عن الخبراء والأكاديميين ذوي الشهرة العالمية. وكان الهدف النهائي للمنتدى هو زيادة قدرة الحكومات على تعزيز الحوكمة الذكية، ولا سيما في البلدان النامية من خلال العروض المقدمة والمناقشات والتعلم من الأقران. وبالإضافة إلى ذلك، عقد احتفال عام ٢٠١٤ بتوزيع الجوائز الخاصة لدراسة الأمم الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية من أجل تقدير مساهمات البلدان في تطوير الحكومة الإلكترونية. وقام بتنظيم المنتدى الفرع المعني بالحكومة الإلكترونية في شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، بالشراكة مع وكالة تعميم المعلوماتية والاتصال في كازاخستان.

مؤتمر رؤساء شؤون المعلومات لتعزيز التعاون الإقليمي للنهوض بتطوير الحكومة الإلكترونية في آسيا والمحيط الهادئ

٣٦ - عقد مؤتمر رؤساء شؤون المعلومات لتعزيز التعاون الإقليمي للنهوض بالحكومة الإلكترونية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في إطار المنتدى العالمي لتعميم المعلوماتية في المدن الذي عقد في شنغهاي، الصين، في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ونظم المؤتمر مكتب مشاريع الأمم المتحدة لشؤون الحوكمة بالاشتراك مع شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية. وأتاح المؤتمر لرؤساء شؤون المعلومات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ مكانا لمناقشة الاتجاهات المستجدة والتحديات والأطر المؤسسية ومسائل القيادة فيما يتعلق بتطوير الحكومة الإلكترونية، وبناء شبكة قوية لرؤساء شؤون المعلومات من خلال نقل المعارف المتعلقة باستخدام الحوكمة التعاونية والممارسات الإلكترونية الابتكارية لأغراض التنمية المستدامة، وبحث سبل تعزيز بناء القدرات في المنطقة. وحضر المؤتمر نحو ١٠٠ مشارك، منهم ٣٠ من رؤساء شؤون المعلومات والمسؤولين الرفيعي المستوى من ٢٥ بلدا ومنظمة دولية.

مركز الابتكار في تطوير الحكومة الإلكترونية

٣٧ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقعت وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في كولومبيا مذكرة تفاهم ثم وثيقة مشروع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإنشاء مركز الابتكار في تطوير الحكومة الإلكترونية، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها من مشجعي الحكومة الإلكترونية على الصعيد العالمي. وتمول المشروع حاليا كولومبيا وتدعمه الإدارة فنيا ويجري تنفيذه بالشراكة مع مكتب برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي في كولومبيا. ويسعى المشروع إلى الأخذ بآلية تتسع لما هو أكثر من التكنولوجيا وتقوم على توليد المعارف وتحديد الاتجاهات وأفضل الممارسات في مجال الحكومة الإلكترونية، بهدف نشرها وتنفيذها في الكيانات العامة على الصعيدين الدولي والوطني وكذلك على صعيدي المناطق والأقاليم. ويهدف المشروع أيضا إلى تشجيع تبني نموذج مستدام يقوم على التوجه إلى جمهور واسع، يشمل تقديم خدمات مبتكرة ليس فقط على المستوى المؤسسي، ولكن أيضا على شبكة الإنترنت عن طريق المركز.

مبادرة الحكومة الإلكترونية للإمارات العربية المتحدة

٣٨ - يهدف هذا المشروع بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحكومة الإمارات العربية المتحدة إلى المساهمة في تحسين برنامج الحكومة الإلكترونية الاتحادي للبلد، ولا سيما عن طريق بناء القدرة في مجال الحكومة الإلكترونية والإشراف على التطوير المستمر للبوابة الإلكترونية الوطنية والمواقع الشبكية لمختلف الوزارات.

ثالثا - الدروس المستفادة

٣٩ - ستجري شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية تقييما للتعليقات البناءة التي تلقتها من الدول الأعضاء والخبرة المكتسبة في مجال إقامة الشراكات داخل الأمانة العامة ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لمواصلة تعزيز قدرتها على إجراء البحوث والتحليل بهدف مواءمة هذه القدرة مع أنشطتها في مجال التعاون التقني وبناء القدرات، وكذلك لاستكشاف شراكات بناءة تستهدف توحيد الأداء. وستواصل الشعبة استكشاف إقامة شراكات مع المنظمات المعنية لتبادل المعلومات بوسائل شتى. وسيجري استكشاف المزيد من قنوات الاتصال المبتكرة التي تشمل وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف تعزيز شبكة التواصل وتحديد مجالات للتعاون.

٤٠ - ولدى قيام إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتنظيم مؤتمرات عالمية ووضع مبادرات ميدانية، ستواصل، عن طريق الشعبة، تسليط الضوء على قدرتها على إجراء البحوث والتحليل، مع الإشارة بوجه خاص إلى القضايا المبرزة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وخطة التنمية المستدامة.

٤١ - واستنادا إلى الخبرة المكتسبة من خلال إقامة الشراكات داخل الأمانة العامة ومع سائر كيانات الأمم المتحدة، ستواصل الإدارة استكشاف فرص إقامة شراكات بنّاءة من أجل توحيد الأداء. وستواصل أيضا ضمان تمثيل كاف للمناطق والجنسين بين المشاركين في

حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات وستجري تقييما للتدابير المتخذة نتيجة لخدمات الدعوة والخدمات الاستشارية المقدمة منها إلى الدول الأعضاء.

٤٢ - وسيجرى أيضا تسليط الضوء على رؤية الشعبة والتحديات الماثلة أمامها وتوقعاتها المستقبلية الاستراتيجية.